كيفية تحقيق مناخ استثمار جاذب لرؤوس الأموال لتطوير الصناعة البتروكيمياوية في العراق

م. د. نوري محمد عبيد الكصب
دكتوراه اقتصاديات طاقة
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الحدباء
Noori.mohammed@hu.edu.iq
ا.م.د. نظيمة احمد رحيم
عميدة كلية العلوم
الادارية والمالية
جامعة نولج
aljafnadema@yahoo.com
ا.م.د. صباح انور يعقوب العباسي
معاون العميد للشؤون العلمية
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الحدباء
sabah.anwer@hu.edu.iq

المستخلص:

ان موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات الهامة ،ويعد المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتطوير النشاطات عامة و الصناعة البتروكيمياوية خاصة .و تلعب الصناعات البتروكيمياوية دورا كبيرا في اي اقتصاد لان لها القدرة على الترابط الامامي والخلفي مع النشاطات الاخرى ووضحت الدراسة تراجع الصناعة البتروكيمياوية في العراق اذ لم تتجاوز الطاقة التكريرية مليون برميل يوميا بينما في الدول النفطية مثل السعودية تتجاوز ٤ مليون برميل يوميا ،وهذا الانخفاض يعود الى انخفاض حجم الاستثمارات عامة والاجنبية خاصة في العراق اذ لم يتجاوز ٣٥ مليار دولار للمدة ٢٠٠٦ الى ٢٠٢٢ . وهذا التراجع يرجع الى تراجع ترتيب العراق في مؤشر مجمع لتقييم مكونات مناخ الاستثمار الاربعة ، وهي (مؤشر الاداء الاقتصادي الوضع السياسي ومخاطر الدولة عناصر الانتاج ،ومؤشر تقييم البيئة التشريعية والتنظيمية) اذ احتل العراق الترتيب ١١٥ عالميا من اصل ١٤٥ وتراجع٨ مركز عن عام ٢٠٢٢وتراجع عن المتوسط العالمي ٥١ مركزا والمتوسط العربي ١٤ مركزا ، اما مؤشر البيئة التشريعية ومدرك الفساد ومخاطر الرشوة يحتل العراق ترتيب ١٣١ متراجع ٦٠ مركزا عن المتوسط العالمي البالغ ٧١ كل ذلك خلق مناخ استثمار طارد لراس المال المحلي والاجنبي مما انعكس على النشاط الاقتصادي في العراق عامة والصناعة البتروكيماوية خاصة.

. والسؤال الذي يطرح كيفية خلق مناخ استثمار جاذب لراس المال الاجنبي والمحلي من اجل تطوير الصناعة البتروكيماوية في العراق ...؟ من خلال الدراسة سيتم الاجابة عن ذلك.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، مناخ الاستثمار، ومؤشر مكونات مناخ الاستثمار، الصناعة البتروكيماوية في العراق.

Abstract

The topic of the investment climate is important, as it is the real entry point for attracting local and foreign investments to develop activities in general and the petrochemical industry in particular. The petrochemical industries play a significant role in any economy due to their ability to connect both upstream and downstream with other activities. The study highlighted the decline of the petrochemical industry in Iraq, as the refining capacity did not exceed one million barrels per day, while in oil-rich countries like Saudi Arabia, it exceeds four million barrels per day. This decline is attributed to the decrease in the volume of investments in general and foreign investments in particular in Iraq, which did not exceed ٣٥ billion dollars from ٢٠٠٦ to ٢٠٢٢. This decline is linked to Iraq's drop in ranking on a composite index evaluating the four components of the investment climate, which are (economic performance index, political situation and state risks, production elements, and legislative and regulatory environment assessment index). Iraq ranked ١١٥th globally out of ١٤٥, dropping eight positions from ٢٠٢٢ and falling ٥١ positions below the global average and ١٤ positions below the Arab average. Regarding the legislative environment and perceptions of corruption and bribery risks, Iraq ranks ١٣١st, dropping ٦٠ positions from the global average of ٧١. All of this has created an investment climate that repels both local and foreign capital, which has reflected negatively on the economic activity in Iraq in general and the petrochemical industry in particular. The question arises: how can an attractive investment climate be created for foreign and local capital to develop the petrochemical industry in Iraq? The study will provide an answer to this question.

Keywords: investment, investment climate, index of investment climate components, petrochemical industry in Iraq.

مقدمة:

تشير جميع الدراسات الى تزايد الطلب العالمي على النفط والغاز عامة والصناعات البتروكيمياوية خاصة، والجدير بالذكر تلك صناعات التي تحتاج الى راس مال كبير، وتكنولوجيا متطورة فمناخ الاستثمار يلعب دورا رئيسا في تحديد حجم الاستثمارات ،وبالتالي حجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها الى الواقع ، لذا اصبح مناخ الاستثمار في الوقت الحالي يحتل مكانة متقدمة في الدراسات الاقتصادية ، سواء كانت تهتم به البلدان النامية او الدول النفطية او المتقدمة، ان مناخ الاستثمار يمثل واجهة البلد التي ينظر اليها

المستثمر ل استقبال استثماراته من عدمها، وعلى الرغم من اعتبار مناخ الاستثمار أحد مواضيع الدراسات الاقتصادية إلا انه يتناول كل ما يؤثر سلباً او ايجاباً على رغبة المستثمر.

فأن نجاح اي صناعة ومنها الصناعة البتروكيمياوية، يتطلب توفر مناخ استثمار جاذب الراس المال وهناك عدد من العوامل التي تساعد على توفير مناخ جاذ ب للاستثمار الاجنبي والمحلي، وهذه العوامل بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، ويمكن تقييم مناخ الاستثمار من خلال عدة مؤشرات اقليمية ودولية، والجدير بالذكر العراق يطفو على بيحرة من نفط وغاز، ،ومن الطبيعي يسعى اسوة بالدول الاخرى المتقدمة في خلق مناخ استثماري جاذب لراس المال لعادة اعمار العراق عامة واعمار الصناعة النفطية ومنها البتروكيمياوية خاصة ، لان راس المال جبان يبحث من منطقة امنة ، فلا بد للعراق ان يخلق مناخ استثمار جاذب لراس المال الاجنبي والمحلي ، ولا يمكن ان يخلق مناخ الا في حالة تحسين المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ومنها الاستقرار السياسي وخلق بيئة سياسية امنة جاذبة لراس المال وطاردة للعوامل الطاردة لراس المال .

والسؤال الذي يطرح نفسه هل مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق جاذبة ام طاردة لراس المال وما هي حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي واقع الصناعة البتروكيمياوية وما السبل والوسائل التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار من اجل تطوير الصناعة البتروكيمياوية هذا ما تبحث عنه الدراسة.

اشكالية البحث:

تتضح اشكالية البحث في تدمير البنية التحتية عامة والصناعة النفطية خاصة، وحتى الان العراق يستورد غاز والمشتقات النفطية من الدول المجاورة. أي توجد صناعة نفطية متخلفة تتراوح في مكانها منذ عشرات السنين، وان الموارد الطبيعية (النفط والغاز) المتوفرة في العراق لم تستثمر استثمار أمثل اسوة بالدول الاخرى، والمشكلة تكمن في مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق، والتساؤلات التي تطرح هي:

- ☒ ما هي مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق ...؟
- ☒ كيف نخلق مناخ استثمار امن مستقر خالي من الصراعات والتقلبات جاذب لراس المال الاجنبي من اجل تطوير الصناعة النفطية ...؟
- ☒ كيفية وضع سياسات وانظمة وقوانين مشجعة لجذب راس المال الاجنبي لتطوير القطاع الصناعي عامة والنفط واغاز ...؟
- ☒ كيف استخدام النفط والغاز وايرادات تصديره لتطوير الصناعة عامة والبتروكيمياوية خاصة...؟

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في كيفية خلق بيئة جاذبة للراس المال الاجنبي، كونه أحد اهم مصادر التمويل الخارجي، لإعادة اعمار العراق وتطوير القطاعات الانتاجية عامة والصناعة والبتروكيمياوية خاصة، علما ان العراق يملك احتياطي ضخم من النفط والغاز وهو المحرك الرئيسي لتطوير الصناعة البتروكيمياوية.

هدف البحث:

الهدف من البحث معرفة وتقييم مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق، ومدى تأثيرها على جذب او طرد رأس المال الاجنبي والمحلي وتحديد جوانب القوة والضعف في النشاط الصناعي عامة والصناعة البتروكيمياوية خاصة، والهدف من ذلك وضع تصور استراتيجي يساعد على خلق مناخ استثماري جاذب لراس المال المحلي والاجنبي لتطوير الصناعة البتروكيماوية في العراق.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية ان مناخ الاستثمار في العراق مناخ جاذب لراس المال الاجنبي والمحلي مما يؤدي الى تطور الصناعة النفطية عامة والبتروكيمياوية خاصة. اسوة بالدول النفطية الاخرى.

منهج البحث:

لقد تم الاعتماد المنهج التاريخي وقد تم متابعة مناخ الاستثمار ومؤشراته وتطور الصناعة النفطية عبر الزمن في العراق. واعتمد على المنهج الوصفي والاحصائي من خلال جمع البيانات الاحصائية حول مؤشرات مناخ الاستثمار والصناعة البتروكيمياوية وتحليلها، وضع تلك البيانات في جداول ومن ثم في رسوم بيانية وتحليل تلك البيانات.

تقسيمات البحث:

يحتوي البحث على ثلاثة مباحث ثم الاستنتاجات والتوصيات:

المبحث الاول: تحليل العلاقة النظرية بين للاستثمار ومناخ الاستثمار ومؤشراته.

المبحث الثاني: العوامل والمؤشرات المركبة التي تساعد على خلق مناخ استثمار جاذب الراس المال

المبحث الثالث: التصور الاستراتيجي لخلق مناخ استثماري يساعد في تطوير الصناعة البتر وكيمياوية في العراق

المبحث الاول

تحليل العلاقة النظرية بين للاستثمار ومناخ الاستثمار ومؤشراته

تعد الدراسة النظرية من اهم الدراسات التي تمكن الباحث من معرفة الاستثمار واهميته، وما هي مؤشرات مناخ الاستثمار ومدى قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، وتشير الدراسات النظرية ان البيئة السليمة للاقتصاد الكلي لها تأثير ايجابي على المناخ الذي أحرزته بعض البلدان الانها استندت على سياسات مالية وتجارية ونقدية فعالة وقوية ومستقرة جاذبة لراس المال الاجنبي مما ادى الى تحقيق نشاط اقتصادي متطور.

وفي ظل العولمة وحرية انتقال عناصر الانتاج ومنها راس المال والعمل، ساعد ذلك على جذب راس المال والسلع والخدمات، فلا بد من خلق بيئة امنة جاذبة لاستثمار لتحقيق صناعة متنوعة متكاملة مترابطة تساعد

على تحقيق تنمية متواصلة دافعة مستدامة، لذا سيتم التركيز في هذا البحث على المفهوم النظري للاستثمار، ودوافعه ومفهوم مناخ الاستثمار ومؤشراته وأثرها على الاستثمارات عامة مع بعض الشواهد التطبيقية.

اولا: مفهوم الاستثمار دوافعه وأنواعه والعوامل المؤثرة:

تعريف الاستثمار لغويا مشتق الاستثمار من كلمة أثمر ثمر مثمر، أثمر الشيء اي أنتج الشيء وجمع ثمر ثمار، ثمر ماله نماه، اما حرف س نستعملها لنفعل شيء او تحصيل شيء في المستقبل، ستاتي الكهرباء، س توحد سنحصد الزرع، ستثمر شجرة النخيل سيثمر المال كثُر ماله، وفي التنزيل العزيز: "كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَالا تُسْرِفُواْ إِنَّهُ الا يُحِب الْمُسْرِفِين".

١- تعريف الاستثمار:

تعريف الاستثمار اقتصاديا: هو انشاء مشاريع جديدة او توسيع المشاريع القائمة اي إنفاق استثماري على هذه المشاريع سواء كانت هذ المشاريع انتاجية او خدمية يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية في تكوين اصول راس مالية

او هو التضحية بالاستهلاك اليوم املا في الحصول على عائد أكبر غدا. (الاكرع اميرة عبود: ٢٠١٥: ١٥)

تعرف الامم المتحدة للاستثمار: انه اجمالي تكوين راس مال الثابت المنفق على حيازة السلع الراس مالية الجديدة المضاف اليها التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الراس مالية القائمة في البلد ولا يقتصر على اضافة راس مال نقدي لشراء سلع رأسمالية فقط يمكن حيازة مستندات او اي موجودات مالية.

٢ - انواع الاستثمار: ينقسم الاستثمار الى عدة انواع طبقاً للهدف والفرص والوسائل والعائد والمخاطر، منها الاستثمار الوطني والأجنبي، المباشر وغير المباشر والاستثمار الخاص والعام، والاستثمار الطويل الأجل، وقصير الأجل، والاستثمار ذو العائد السريع او البطيء، التطويري والاستراتيجي، والمادي والاجتماعي، والاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي والاستثمار المحفز والعقيم والاستثمار الزراعي والصناعي والعقاري وفي الاسهم. ومن اهم الانواع ذات العلاقة بعنوان البحث هو الاستثمار المحلي والاجنبي، لذا سيتم التركيز على الاستثمار الاجنبي والمحلي.

. الاستثمار المحلي: يقصد به جميع الفرص المتاحة للاستثمار في داخل السوق المحلية والاقليمية للبلد بغض النظر عن طبيعة وادوات الاستثمار، حيث يتم تمويل تلك الاستثمارات من قبل المدخرات المحلية.

الاستثمار الاجنبي المباشر: توجد عدة تعاريف للاستثمار الاجنبي ومن اهم التعاريف

تعريف برنامج الامم المتحدة: لاستثمار الاجنبي بانه توظيفات اجنبية في موجودات راسمالية ثابتة في دول معينة وينطوي على علاقة طويلة الامد تعكس منفعة المستثمر في دولة اخرى وله الحق في ادرة موجوداته والرقابة عليها سواء المستثمر شخص ام شركة، قد يكون الاستثمار مباشر في اصول انتاجية او غير مباشر في اوراق مالية. (سفيان قعلول. ٢٠١٧: ١٢)

☒ **اما تعريفات صندوق النقد العربي ومنظمة التعاون الاقتصادي:** هو استثمار دولي يهدف الاستثمار الحصول على مصلحة دائمة من جانب كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر. (انظر تقرير مؤسسة الاستثمار صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٤ :٨٦.

الاستثمار الاجنبي: هو الانتقال عبر الحدود لرؤوس الاموال الاستثمارية ومختلف الموارد الاقتصادية بين الدول والهدف تحقيق منفعة من تلك الاستثمارات (هيام صالح عبد الرضا :٢٠٢٣ :١١)

٣-هدف الاستثمار:

يهدف الاستثمار إلى تحقيق عائد ملائم وبيئة مناسبة يعملان على استمرار المشروع، ويهدف إلى استمرار الدخل وزيادته محافظاً على استمرارية النشاط الاقتصادي، وكذلك يهدف لضمان السيولة اللازمة لمواجهة النفقات الجارية ويهدف الى تقديم خدمة عامة.

٤- فوائد الاستثمار ودوافعه :

يؤدي الاستثمار في جميع انواعه الصناعي والزراعي والخدمي والاستثمار الاجنبي والمحلي (التقرير الاقتصادي وزارة التخطيط العراقية تقرير الخطة الاستثمارية (٢٠٠٨- ٢٠٢٢) ٢٠٢٣: ٤

١- زيادة الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد، وبالتالي تحسين المعيشة.

٢- زيادة الاستثمار توليد فرص عمل وتقليل نسبة البطالة، وزيادة مدى التكوين الرأسمالي للدولة أو المجتمع.

٣- وتوفير التخصصات من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.

٤- وتوفير العملات الأجنبية من خلال تطوير الفائض في الإنتاج السلعي والخدمي ومن هنا تبرز اهميته الاستثمار في قطاع الصناعات البتروكيمياوية.

أما دوافع الاستثمار: توجد دوافع اقتصادية واجتماعية وبناء رأس مال اجتماعي أو لتنمية الموارد البشرية ورفع مستوى التعليم والعنصر الإنتاجي، والقدرة التكنولوجية، كل ذلك يؤدي الى زيادة الانتاج وبالتالي يساعد في مواجهة احتمالات زيادة الطلب على السلع والخدمات واتساع السوق فقد تسعى الشركات الاستثمارية الحصول على الموارد لتلبية احتياجات السوق المحلي والدولي.

وفيما يخص الصناعة النفطية عامة والبتروكيمياوية خاصة يعتبر الاستثمار في ها القطاع أكثر جدوى اقتصادية للدول النفطية مثل العراق يعود ذلك لتوفر المواد الاولية (انفط والغاز) اذ يملك العراق احتياطي نفطي مؤكد أكثر من ١٤٣ مليار برميل اما احتياطي الغاز يبلغ أكثر من ٥ تريليون م٣ هذا الاحتياطي يعد دافع مهم للاستثمار في الصناعة البتروكيمياوية لانخفاض تكلفة الاستخراج وتكلفة النقل لقربها من اماكن الانتاج والتصدير سوف تحقق الميزة التنافسية يساعد ذلك تخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات. (هيام صالح عبد الرضا حسناوي ٢٠٢٣: ٢٨)

ثانيا: مفهوم مناخ الاستثمار واهميته:

لقد تطور مفهوم مناخ الاستثمار عبر الزمن وتوجد تعاريف متعددة لمناخ الاستثمار ومن الصعب تقديم تعريف محدد لمناخ الاستثمار الذي يتأثر بالسياسات الاقتصادية (المالية، والتجارية، والنقدية،) والاجراءات والانظمة القانونية والعوامل المؤسسية والوضع السياسي والبنية التحتية ومن اهم هذه التعاريف.

وعرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا والتابعة لمنظمة الامم المتحدة على انه مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط التي تتم به العملية الاستثمارية تتأثر تلك الوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والقانونية والادارية قد يكون تأثير سلبي او ايجابي. (هشام طلحي ٢٠٢٢: ١١٤)

ويعرف البنك الدولي: مناخ الاستثمار: بأنه مجموع العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية بطريقة منتجة تحقق فرص عمل وتخفض تكاليف مزاولة الاعمال.

مناخ الاعمال: وظهر اخير مصطلح مناخ الاعمال ان هذا المناخ اشمل واوسع من مناخ الاستثمار لانه يجمع مناخ الاستثمار وعوامل او قضايا اخرى ف مناخ الاعمال ليس مناخ جاذب او طارد الراي المال فقط بل للأعمال والنشاطات الاخرى مثلا لراس المال الفكري والمادي فهو مناخ أكبر من مناخ الاستثمار ومناخ الاستثمار جزء من مناخ الاعمال. (هشام طلحي٢٠٢٢ ص ١١٥)

٢ ـ اهمية مناخ الاستثمار :

ان موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات الهامة ،وتعد المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وهناك حد أدنى من الشروط الواجب توافرها لدخول الاستثمارات ، ولعل اهمها الموارد الطبيعية وسياسات اقتصادية (مالية ، وتجارية ، ونقدية) فعالة ،فضلا عن بيئة اقتصادية مشجعة معدل اقتصادي مرتفع ، وفائض في ميزان المدفوعات ومعدل تضخم وسعر صرف معقول ، وحجم السوق فضلا عن بنى تحتية متطورة و مؤسسات حكومية فعالة تدعم وتشجع الاستثمار ولها القدرة على سن القوانين والأنظمة المحفزة للاستثمار ، وبالتالي خلق مناخ استثماري جاذب لرؤوس الاموال .

المبحث الثاني

العوامل والمؤشرات المركبة التي تساعد على خلق مناخ استثمار جاذب الراس المال

هناك عدة عوامل اقتصادية وسياسية ومؤسسية وقانونية تساعد عل تحقيق مناخ استثمار جاذب لراس المال وتوجد عدة مؤشرات مركبة تقيس درجة تحسن مناخ الاستثمار لذا تم تقسيم البحث الى

اولا العوامل التي تساعد على تحقيق مناخ استثمار جاذب لراس المال:

ومن هذه العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية:

١- دور العوامل الاقتصادية في خلق مناخ استثمار جاذب لراس المال:

تعد العوامل الاقتصادية التجارية والمالية والنقدية من العوامل المهمة لجذب او طرد رؤوس الاموال وتفاعله مع العوامل الاخرى يخلق مناخ استثماري في الدولة ومن اهم هذه العوامل (سفيان قعلول ٢٠١٧: ١٥)

☒ **اتساع حجم السوق المنتوجات:**

ان تساع حجم السوق يعد من العوامل المساعدة على تحقيق مناخ استثماري جاذب لراس المال وتعد منتجات الصناعات البتروكيمياوية من السلع القابلة للتبادل التجاري الدولي وهذه المنتجات وتلعب دورا في انتاج الطاقة وانتاج سلع متعددة، أي عليها طلب في الاسواق المحلية والعالمية من اهم المنتجات المشتقات النفطية والبتروكيمياوية وانتاج الطاقة، كل ذلك مشجع لتطوير الصناعة النفطية عامة والبتروكيمياوية خاصة لتساع حجم سوقها وهذه المنتوجات تخضع لسواق احتكار القلة.

☒ **-توافر الموارد:** يعد توافر الموارد بكل انواعها من العوامل المساعدة على جذب الاستثمارات ويتمتع العراق بميزة نسبية بتوافر الموارد البشرية الكفؤة والموارد الطبيعية، ومنها النفط والغاز والفوسفات والكبريت والمائية مما يؤدي تقليل تكاليف الانتاج، كل ذلك يشجع على جذب الاستمارات الاجنبية في القطاعات عامة وقطاع الصناعة البتروكيماوية خاصة.

☒ **- سياسية مالية فعالة:**

- سياسية تحديد الأجور للقوى العاملة لتحد من انتقال القوة العاملة من القطاعات الصناعية منخفضة الأجور إلى القطاعات غير الانتاجية مرتفعة الأجور.
- توفير معاملة ضريبية عادلة، واعفاء السلع الرأسمالية عامة وتكنولوجيا صناعة النفط والغاز خاصة من الرسوم الجمركية والضرائب، كل ذلك يشجع على تطوير الصناعة النفطية وزيادة معدلات صادراته.
- ان سياسة مالية فعالة تؤدي الى خلق بيئة استثمارية جاذب لراس المال يساعد على تطوير صناعة النفط والغاز.

☒ **ساسة نقدية متوازنة** : ينبغي ان تتحكم السياسة النقدية بسعر صرف معتدل واسعار مستقرة من خلال إتباع سياسة نقدية فعالة مما يؤدي الى خلق بيئة اقتصادية مشجعة للتصدير عامة ومنتجات الصناعة النفطية خاصة وتحد من استيراد السلع الكمالية كل ذلك يخلق استثمارات متضاعفة مولدة لراس مال جديد له القدرة المستدامة لتطوير صناعة النفط والغاز ، وتوصلت دراسة١٩٩٦Caves الى وجود ارتباط سلبي بين معدل صرف الدولار وتدفق الاستثمار عامة و الاجنبي خاصة وان التقلبات المفاجئة لاسعار الصرف لها تاثير سلبي على مناخ الاستثمار (صقر عمر ٢٠٠٠ : ٥١)

☒ **سياسة تجارية مشجعة**: إن سياسات تشجيع ا لصادرات تبدأ بإلغاء الرسوم والقيود الجمركية، وتوحيد التعريفة الجمركية، وتشجع الاستيراد للسلع الرأسمالية عامة وتكنولوجيا صناعة النفط والغاز خاصة، والحد

من استيراد السلع الكمالية كل ذلك يؤدي إلي زيادة الصادرات الصناعية، وتنويع القاعدة الإنتاجية مما يؤدي الى خلق بيئة استثمارية جاذب لراس المال. الذي يساعد على تطوير الصناعة النفطية.

٢- دور العامل السياسي في خلق مناخ استثماري جاذب لراس المال:

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني أحد محددات توفير بيئة جاذبة للاستثمار في اي بلد.. فلاضطرابات السياسية والامنية تؤدي الى التخريب ومصادرة الأموال. الدول التي تعاني من وضع سياسي غير مستقر تخلق بيئة طاردة للاستثمار. الكصب نوري ٢٠١٤: ٥٤

يعد العامل السياسي العامل القائد لكل العوامل الاخرى تشير الدراسات الحديثة دوره اكبر من العوامل الاقتصادية في تحديد العائد على رأس المال المستثمر، وأصبح علم الاقتصاد مجرد علم نظري في الدول التي تسودها الاضطرابات السياسية، فالعائد المتراكم للاستثمار خلال عقود من الزمن يمكن أن يزاح خلال أشهر كما حدث في بعض الدول في الشرق الاوسط ، الجدير بالذكر راس المال جبان يبحث عن مناخ استثمار جاذب خالي من المخاطر وراس المال يبتعد عن بيئة محفوفة بالمخاطر فيها درجة المخاطر مرتفعة .فدرجة المخاطرة يحددها العديد من المؤشرات الصادرة من جهات دولية متخصصة منها المؤشر المركب للمخاطر القطرية لمجموعة (International Local Country) (Political risk serrices) (PRS risksguide sernces)

الذي يصدر شهرياً من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ((ICRG) Ihterhet Loca Lconntry risk guide هو يخص ١٨ دولة عربية من أصل ١٤٠ دولة، يشملها هذا الدليل ويتكون هذا الدليل من (٢٢) متغير، تقسم على ثلاثة مؤشرات فرعية، مؤشر تقييم المخاطر السياسية، والمخاطر الاقتصادية، والمخاطر المالية.

٣- العوامل المؤسسية وبيئة مناخ الاستثمار:

توفر المؤسسات الكفؤة تؤثر مناخ استثماري جاذب لراس المال المؤسسية ولها تأثير مباشر على تدفق الاستثمار فالمؤسسات لها دور فعال في تحقيق بيئة جاذبة او طاردة للاستثمار فالمؤسسات الجيدة تساعد على رفع الانفاق الاستثماري والحد من الافراط في الانفاق الاستهلاكي (طارق مصطفى غنوش. و. حمدي جمال حمدي، ٢٠٢٣: ٨٩) -

ا وتشير بعض الدراسات ان الدول الريعية تعاني من لعنة الموارد٠(لعنة النفط) ويعود ذلك لنوعية راس المال البشري أي العوامل المؤسسية..

.وتشير الدراسة التي قدمت من قبل كل من R. Toruk & T. Verdier،J. Robinson (٢٠٠٦) في ورقة بحثية في عام ٢٠٠٦ بعنوان (الأسس السياسية للعنة الموارد(لعنة النفط) إلى أربع نقاط أساسية: المصدر ديتجه السياسيون والمؤسسات القائمة إلى الإفراط في استخراج الموارد الطبيعية وتصديرها واستخدام الايرادات في الانفاق الاستهلاكي واهمال الانفاق الاستثماري في القطاعات الانتاجية عامة والصناعات

البيتروكيمياوية خاصة ،بسبب اهتمامهم فقط في توزيعهم لهذه الثروة بهدف بقائهم في السلطة ويهملون تطور الصناعة النفطية. . انظر

(١)Robinson، J. Toruik& Verdier. T، Political Foundation of the Resource Curse، Journal of Development Economics V ٧٩(٢٠٠٦)، pp. ٤٤٧-٤٦٨.

☒ استخدام الريع المتزايد من الموارد الطبيعية في الانفاق الجاري واهمال الاستثماري للتأثير على أصوات الناخبين لغرض المحا فظة على مراكزهم في السلطة.

☒ استخدام لإيرادات المتزايدة في دعم بعض الأنشطة غير الانتاجية واهمال دعم الاستثمار في القطاعات الانتاجية ومثلا والتوظيف في القطاع العام مما يؤدي إلى وجود البطالة المقنعة وانخفاض إنتاجية العامل مما يؤدي إلى انخفاض درجة التنوع الاقتصادي وتدهور القطاع الصناعي عامة والصناعة البيتروكيمياوية خاصة. نستنتج من ذلك أن نوعية رأس المال البشري والمؤسسي هما اللذان يتحكمان في خلق مناخ استثمار جاذب لراس المال او طارد لراس المال أي بيئة طاردة لاستثمار فالعوامل المؤسسية لها دور كبير في تحقيق مناخ استثماري جاذب لراس المال. (نوري محمد عبيد الكصب ٢٠١٤: ٥٧)

٤ -دور العوامل التشريعية وسيادة القانون:

تشير الدراسات الاقتصادية ان سيادة القانون له دور كبير في تحقيق بيئة استثمارية جاذبة لراس المال، مما يؤدي الى تطوير القطاع الصناعي عامة وقطاع الصناعة البتروكيمياوية خاصة. ان الانظمة التشريعية والاطر القانونية هي التي تمنح او اتمنع المستثمر حرية التملك للمشاريع وتسهل او تعقد الاجراءات ان النظام المؤسسي له دور كبير في جذب الاستثمارات او طرد الاستثمارات ان البيروقراطية الممزوجة غياب الحوكمة يؤدي الى طرد راس المال المحلي والاجنبي (سفيان معلول ١٤)

☒ حماية حقوق الملكية المادية والفكرية كل ذلك يساعد على خلق بيئة استثمارية تساعد على جذب راس المال والمشاركة في تطوير القطاع الصناعي.

☒ تساعد على -وضع قيود وتشريعات تحد من سلطات السياسيين وجماعة المصالح، إذ تحد من سلطاتهم في انتزاع من دخل واستثمارات الآخرين.

☒ - تساعد في توافر بيئة تتساوى فيها الفرص أمام كل أفراد المجتمع، إذ يمكن لكل فرد حق الاستثمار والمساهمة الفعالة في تطوير الصناعة البتروكيمياوية.

ثانيا: المؤشرات المركبة لمناخ الاستثمار:

لقد ساهمت المؤسسة الاقتصادية العربية منذ عام ١٩٩٦ بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن او التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية عام ١٩٩٥. ويتكون من أربع مؤشرات تقع المؤشرات الاربعة الاولى ضمن السياسات الاقتصادية وتشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات وهذه المجموعات مشتقة من السياسة

الاقتصادية هي مجموعة السياسية المالية، ومجموعة السياسات النقدية، ومجموعة سياسات المعاملات التجارية، المحصلة هي نتائج السياسات الاقتصادية التي تم اتباعها خلال فترات زمنية محدودة ويمكن الاخذ بها ومقارنتها مع فترات سابقة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠٢٤ ص ٦-٩)

ان هذه المؤشرات المركبة وتغطي الاداء الاقتصادي والسياسي والبيئة التنظيمية والتشريعية وعوامل الانتاج وغيره تكون لها صلة بمناخ الاستثمار ومن هم هذه المؤشرات هي:

☒ مؤشر تقييمات السيادة وقياس مؤشر مخاطر الدولة: يشمل مجموعة من المؤشرات الفرعية مؤشر فيتش يتضمن المخاطر السياسية والاقتصادية والتشغيلية في العراق مؤشر PRS قدرة الدول على سداد الديون المترتبة على العراق

☒ مؤشر الاداء الاقتصادي يركز على الوضع الاقتصادي العراقي الداخلي والخارجي

☒ مؤشر البيئة التنظيمية والتشريعية يتضمن مؤشر الحوكمة العالمي والحرية في والفساد والازدهار ومخاطر الرشوة في العراق.. الخ

☒ مؤشر عناصر الانتاج يضم مجموعة من المؤشرات المركبة منها مؤشر التنافسية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة ومؤشر الطاقة والابتكار والذكاء الصناعي.

☒ مؤشر مجمع لتقييم مكونات مناخ الاستثمار الاربعة اعلاه:

المبحث الثالث

التصور الاستراتيجي لخلق مناخ استثماري

يساعد في تطوير الصناعة البتروكيمياوية في العراق

من المعروف أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً واسعاً على القطاع النفطي، اذ يبلغ الاحتياطي المؤكد أكثر من ١٤٧ مليار برميل ويبلغ الانتاج أكثر من ٤ م ب ي وتساهم الايرادات النفطية بأكثر من ٩٥ % من الموازنة، ويساهم بنسبة كمتوسط أكثر ٦٠ % في الناتج المحلي الاجمالي. ويرى العديد من الاقتصاديين ان التطورات المتسارعة التي شهدها العراق اثرت تأثير سلبي على بيئة ومناخ الاستثمار وعلى ارصدة الاستثمار وتدفقات

لذا سيتم التعرف على واقع مناخ الاستثمار ومؤشراته، وحجم الاستثمارات والانتاج في الاقتصاد العراقي وواقع الصناعة البتروكيماوية.

اولا: مناخ الاستثمار ومؤشرات مناخ الاستثمار في العراق لسنوات مختارة.

يشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٢٤ الى حدوث تغيرات في المؤشرات الحاكمة لمناخ الاستثمار وبيئة الاعمال في المنطقة الربية خلال عام ٢٠٢٣ ، وما يتعلق بالعراق يشير التقرير الى تراجع واضحا في الترتيب العالمي واحتل مراتب متأخرة في مؤشرات تقييم الوضع السياسي ومخاطر الدولة ومؤشرات تقييم الاداء الاقتصادي ، والجدارة الائتمانية وقد تراوح تصنيف العراق بين bو ،c يعني وجود

مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا وتراجع العراق في مؤشر PRS وهو مؤشر مركب يقيس المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية ويعد اكثر المؤشرات شمولا وعمقا اذ تراجع العراق ٤٥ مرتبة من التصنيف العالمي ، ليستقر عند مركز ١٠٦ عالميا في عام ٢٠٢٣ بعدما كان في مركز ٦١ الجدول ادنا يوضح مجمع مناخ الاستثمار والمؤشرات الفرعية الاربعة لترتيب العراق عالميا

الجدول رقم ١ يوضح المؤشر المجمع لمناخ الاستثمار ومكوناته الاربعة في العراق والأمارات لعام ٢٠٢٣ ومتوسط الترتيب العربي والعالمي والترتيب لدولي

	مؤشر الاداء الاقتصادي		مؤشر تقييم الوضع السياسي ومخاطر الدولة		مؤشر تقييم عناصر الانتاج		مؤشر تقييم البيئة التشريعية والتنظيمية		مؤشر مجمع لتقييم مكونات مناخ الاستثمار		الترتيب عالميا	
	٢٠٢٣	التغير	٢٠٢٣	تغير	٢٠٢٣	تغير	٢٠٢٣	تغير	٢٠٢٣	تغير	٢٠٢٢	٢٠٢٣
العراق	٧٣	٢٣-	١٣٤	١٠-	١٢٢	٠	١٣١	٠	١١٥,١	٨,٣-	١١٢	١٢٨
الامارات	٣٥	٤-	٢٨	١	٣٧	١	٣٧	٢	٣٤,٥	١-	١٧	١٨
الحد الأقصى	١٥٥		١٧٥		١٦٦		١٥٧		١٤٥		١٥٨	١٥٨
الأدنى	٣١		٨		٤		١٣		١٧		٠	١
متوسط عربيا	٩٢		١٠٨		١٠٥		٩٩		١٠١		١٠٢	١٠٤
المتوسط العالمي	٦١		٨٣		٨١		٧١		٦٤		٧٩	٧٩

الجدول عمل الباحث اعتماد على المصادر التالية

تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. التقرير السنوي مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات متعددة

يتضح من الجدول رقم١ اعلاه تراجع مؤشر الاداء الاقتصادي في العراق ٢٣ مركز في عام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢٢، وتراجع ١٢ مركز عن المتوسط العالمي البالغ ٦١ اما ترتيب الامارات ٣٥ علميا اول عربيا وأفضل من المتوسط العالمي بحدود ٢٦ مركز.

☒ اما مؤشر الاداء السياسي والمخاطر في العراق، فقد تراجع المؤشر من ١٢٤ الى ١٣٤ اي بمقدار ١٠ مراكز عام ٢٠٢٢ بعام ٢٠٢٣، وتراجع بمقدار ٥١ مركزا عن المتوسط العالمي البالغ ٨٣ و٢٥ مركزا عن المتوسط العربي، وحلت الامارات اولا عربيا ٢٨ عالميا.

☒ اما مؤشر تقييم عناصر الانتاج في العراق ترتيبه ١٣٢ دوليا متراجعا عن٥١ مركزا عن المتوسط العالمي البالغ ٨١، وكذلك متراجع عن المتوسط العربي بحدود٢٨ مركزا.

☒ اما مؤشر البيئة التشريعية الذي يشمل ٥٥ مؤشر، ومن اهم هذه المؤشرات مدرك الفساد ومخاطر الرشوة من الجدول يتضح تراجع العراق في هذا المؤشر اذ يحتل ترتيب ١٣١ متراجع ٦٠ مركزا عن المتوسط العالمي البالغ ٧١ كما في الجدول ادناه.

☒ اما مؤشر مجمع لتقييم مكونات مناخ الاستثمار، احتل العراق الترتيب ١١٥ عالميا من أصل ١٤٥ وتراجع عن المتوسط العالمي ٥١ مركزا والمتوسط العربي ١٤ مركزا.

☒ اما ترتيب العراق دوليا تسلسله ١١٢ في عام٢٠٢٢ ثم انخفض ١٢٨ وتراجع ٤٩ مركزا عن متوسط الترتيب العالمي البالغ ٧٩ ل ١٥٨ دولة، علما ان الامارات احتلت اول عربيا وتسلسل ١٨ دوليا علما ان الامارات دولة نفطية ايضا.

يشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٤ الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ان مؤشر بيئة الاستثمار في العراق منخفض جدا ويتنافس مع الصومال على الترتيب الاخير ومن الجدول رقم ٢ يتضح تراجع العراق في مؤشر بيئة الاستثمار، هو أحد مؤشرات ليجاتوم الذ يضم ١٢ مؤشر احتلت الامارات الترتيب الاول عربيا وترتيب ٣٢ عالميا وبلغ ترتيب العراق ١٢٧ كثر من المتوسط العربي بحدود ٢٩ يتضح ان بيئة الاستثمار بيئة طاردة لراس المال.

جدول ٢ترتيب العراق وبعض الدول العربية عالميا في مؤشر بيئة الاستثمار أحد مؤشرات ليجاتو

الدولة	الامارات	العراق	الصومال	عدد الدول في المؤشر	المتوسط العربي
ترتيب بمؤشر بيئة الاستثمار	٣٢	١٢٧	١٥٣	١٦٧	٩٨

عمل الباحث اعتمادا على المصادر التالية

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٤ ص ٢١- ٣١

من التحليل السابق يتضح ان مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق مؤشرات طاردة لراس المال الاجنبي والمحلي ولمعرفة ذ لك لا بدمن تحليل البيانات المتوفرة عن حجم الاستثمار الاجنبي والمحلي في الاقتصاد عامة والصناعة البتروكيمياوية خاصة.

ثانيا: تدفقات وارصدة الاستثمار في صناعة النفط والغاز في العراق:

بلغ حجم الاستثمار الحكومي المتوقع خلال سنوات للمدة ٢٠١٨ الى ٢٠٢٢ نحو ١١١ مليار دولار، يشكل ٦٨ % من الاستثمارات المطلوبة البالغة ١٨٦ مليار دولار تقريبا، اما غير الحكومي الخاص بلغ ٧٥ مليار دولار وقدرت الاستثمارات في القطاع الصناعي ومن ضمنها الصناعة البتروكيمياوية نحو ٥,٦٪ بحدود ١٠ مليار دولار

وهذه النسبة منخفضة جدا يعود ذلك الى التخلف التكنولوجي وضعف القدرة الاستيعابية. وزارة التخطيط خطة التنمية الوطني ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ / حزيران ٢٠١٨: ٦٤

تشير دراسات قسم البحوث في شركة دي تي أي الامريكية لشؤون الطاقة ان لعراق تكبد خسائر كبيرة خلال احتلال العراق للمدة ٢٠٠٣ الى ٢٠١١، ومن اهم هذه الخسائر خسائر قطاع الطاقة ومنها صناعة النفط والغاز اذ بلغت ٤٩٣ مليار دولار.

اما الخسائر خلال احتلال داعش الارهابي للمدة ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ قدرت الخسائر أكثر من ٥٣٨ مليار دولار فضلا عن الخسائر غير المنظورة مثلا تأخير الانتاج والاعتماد على الاستيراد لمصادر الطاقة، عندما تكون صناعة متأخرة مصحوبة وضع سياسي واقتصادي مستقر وقوانين مشجعة سوف تخلق مناخ استثماري جاذب لراس المال، من اجل اعادة اعمار القطاعات الانتاجية عامة والصناعة النفطية خاصة.

١ – **الاستثمارات الاجنبية الواردة الى العراق** :

اشار رئيس الهيئة الوطنية حيدر مكية خلال مقابلة مع الشرق الاوسط في٢٠٢٤/١١/١٢ ان حجم الاستثمار في العراق لم يتجاوز ٣٥ مليار دولار للمدة ٢٠٠٦ الى ٢٠٢٢ واشار مستشار رئيس الوزراء لشؤون الاستثمار محمد النجار الذي يشغل مدير صندوق العراق للتنمية الى وجود ٢٤٩ من المشاريع الاستثمارية المتلكئة في العراق https://asharqbusiness.com/financing-and-investment/ استثماري

الجدول رقم ٣ يوضح الاستثمارات الاجنبية الواردة للعراق

العراق	٢٠٠٣	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠١٩	٢٠٢٣
الاستثمارات الواردة مليون $	٤٦٠٠	٤٧٤	١٢٥٠٠	٣٩٥١	٢١١٧	٢٢٢١ -

عمل الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية قسم السوق شعبة تنمية القطاع الخاص / تقرير اقتصادي بعنوان / الاستثمار المحلي والاجنبي الخاص في العراق ٢٠٠٨- ٢٠٢٢ ص ٣٢.

من الجدول رقم ٣ اعلاه يتضح تذبذب قيم الاستثمارات الواردة الى العراق اذ بلغت أكثر من ٤,٦٩٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، ثم انخفضت القيمة الى ٤٧٤ مليون دولار في ٢٠٠٧، ثم ارتفعت الى أكثر من ١٢ مليار في عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت الى ٣,٩٥١ في ٢٠١٦، وبلغت ١١٧،٢ مليار دولار عام ٢٠١٩، على الجانب الآخر سجل العراق خروجا للاستثمارات الأجنبية بقيمة ٢,١ مليار دولار.

والشكل ادناه يوضح ان الدول أكثر جاذبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٢٣ هي الامارات ٢٢,٧ مليار دولار ثم مصر ١١,٤ مليار دولار، اما العراق طارد لراس المال اذ بلغ المبلغ المطرود أكثر من ٢ مليار دولار لعام ٢٠٢٣.

الشكل رقم ١ الاتي يوضح ان الدول أكثر جاذبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٢٣

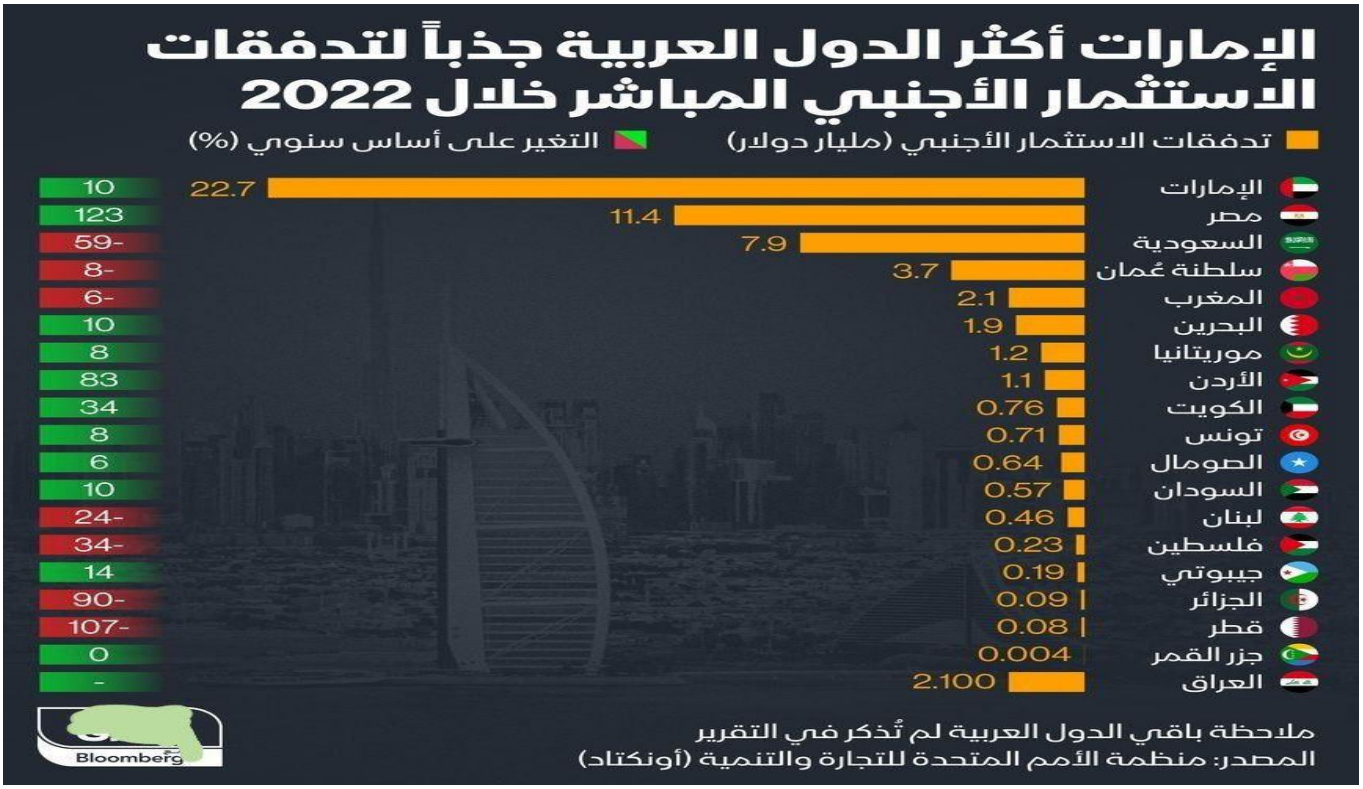

المصدر منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠٢٤

٢ - **عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية**: وتشير بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار ان مجموع المشاريع منذ عام ٢٠٠٨ لغاية ٢٠١٨ تبلغ ١٨٤٥ المنجز منها ٣٣٩ مشروع نسبة الانجاز اقل ،٪٢٠ والمشاريع التي لم تنفذ ١٠٤١مشروع.

ما فيما يتعلق بنشاط العراق على صعيد مشروعات الاستثمار الأجنبية المباشرة للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٩ تشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية إلى ما يلي:

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى العراق٣٢٠ مشروعاً خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٦، مشكلاً ما نسبته ٢,٦٢٪ من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية، البالغ عددها١٩٢١٢ مشروعاً.

دلالة على عدم استطاعة مناخ الاستثمار في العراق على جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل سلسل كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول العربية الأخر.

٣ - **واقع الاستثمار المحلي:**

اما مستوى الاستثمار المحلي تشير بيانات وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي كما موضحة في الجدول ادناه انخفاض الانفاق الاستثماري من ١٨، ٥٦٤تريليون دينار عام ٢٠١٥ الى ٨٩٤،١٥ لعام ٢٠١٦ ثم انخفضت الى ٨٢٠،١٣ تريليون دينار عام ٢٠١٨ ثم انخفض ١٢ ترليون عام ٢٠٢٢ وتشير خارطة

استثمار العراق ان حجم الاستثمار الحكومي خلال المدة٢٠١٨ الى ٢٠٢٢ يبلغ أكثر ١١٠ مليار دولار وتمويل الانفاق يعتمد بصوره متزايدة على إيرادات النفط. ويشير التقرير السنوي للبنك المركزي دائرة الاحصاء والابحاث لعام ٢٠٢٣ ان صافي الاستثمار المباشر في الداخل والخارج ٥,٦٤٩ مليون دولار وصافي استثمار المحفظة ٢٤٣ مليون وبلغ استيراد المنتوجات النفطية CIF٦،٥٥٢ مليون دولار لعام ٢٠٢٣ (البنك المركزي دائرة الاحصاء والابحاث التقرير السنوي ٢٠٢٣ ص ٦٦ و٦٧ من ١ – ٦٧)

ثالثا: واقع الصناعة البتروكيمياوية في العراق

١- **مؤشر تنافسية الاداء الصناعي في العراق:** وتشير بيانات التقرير الاقتصادي العراقي ٢٠٢٣ ان الاحتياطي النفطي المؤكد يبلغ١٤٤ مليار برميل اما الانتاج ٤,٥٥٧ مليون يبلغ احتاطي الغاز ٣,٧١٧ تريليون م٣ التسويق ٩٩ مليار م ٣

والشكل الاتي رقم ٢ يوضح تدني مؤشر تنافسية الاداء الصناعي ومنها الصناعة البتروكيمياوية في العراق اذ يحتل تسلسل ١٥٢ من

أصل ١٥٤ دولة وتحتل الامارات تسلسل ٢٨ والدنمارك تحتل المرتبة الاولى وهذا التدني ادى الى تخلف الصناعة البتروكيمياوية.

الشكل رقم ٢ يوضح ترتيب مؤشر تنافسية الاداء الصناعي لدول مختارة العراق والامارات والدنمارك ضمن ١٥٤ دولة لعام ٢٠٢٣

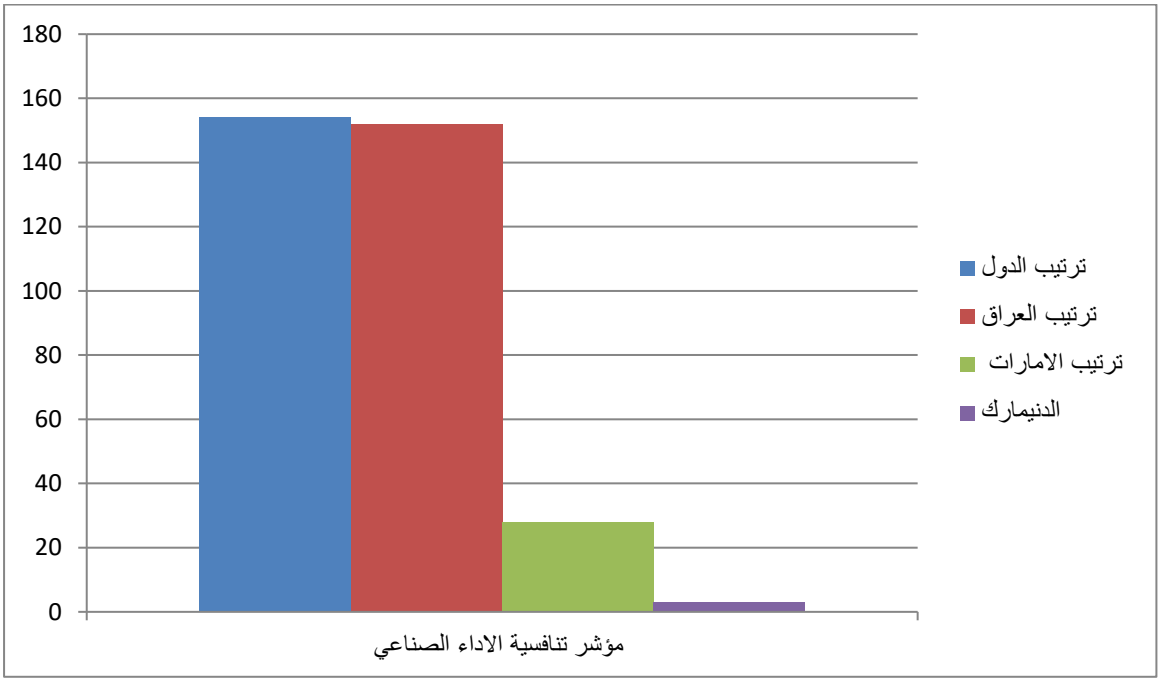

عمل الباحث استنادا الى بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير الاقتصادي العربي لسنوات مختلفة

٢- **حجم الطاقة التكريرية في العراق**: ويشير التقرير الاقتصادي العربي ان الطاقة التكريرية للصناعة البتروكيمياويات خلال المدة (٢٠١٠ــــ٢٠٢١) متدنية

والشكل رقم ٣ ادناه يوضح ان الطاقة التكريرية في العراق في عام ٢٠١٠ تقريبا ٨٥٠ ألف برميل نفط يوميا ثم انخفضت الى ٧٤٠ ألف برميل عام ٢٠١٧ ثم بلغت الطاقة التكريريه ٨٢٤ ألف برميل عام ٢٠٢١، وبلغت ٩٦١ عام ٢٠٢٣ هذه الارقام تدل على ان الصناعة التكريرية تراوح في مكانها خلال ١٣ عام بينما في الدول النفطية حدث تطور مثلا تطورت الطاقة التكريرية في السعودية من ٢ مليون برميل في عام ٢٠١٠ الى ٣,٥مليون برميل يوميا.

وتشير بيانات تقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠٢٤ ان الطاقة التكريرية لصناعة البتروكيمياويات لبعض الدول منها الولايات المتحدة والصين وروسيا لعام ٢٠٢٣ تتجاوز ١٨ مليون برميل يوميا.

اما العراق الذي على بحر من النفط والغاز لا زال الطاقة التكريرية لا تجاوز واحد مليون برميل يوميا، اما الدول النفطية مثل السعودية تطورت الطاقة التكريرية من ٢ مليون برميل يومي عام ٢٠١٠الى ٣,٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٣ كما موضح في الشكل رقم ٣.

الشكل رقم ٣ يوضح حجم الطاقة التكريرية لصناعة البتروكيمياويات في للعراق والسعودية للمدة ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٣

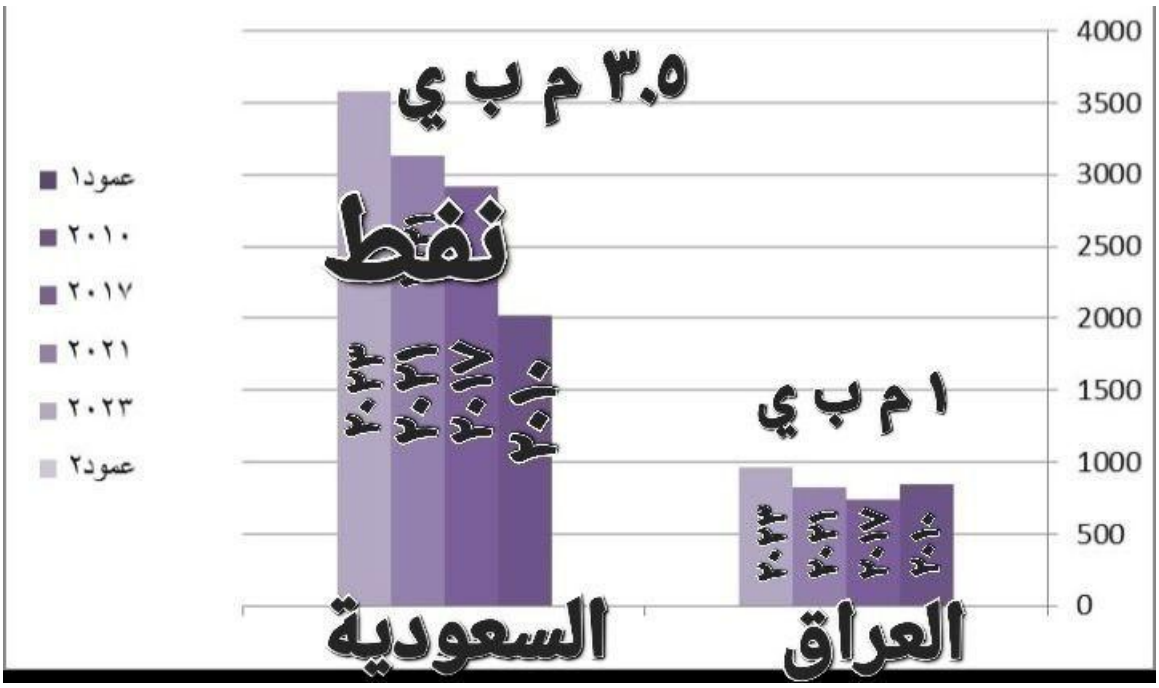

الشكل عمل الباحث اعتمادا على

١-منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط اوابك قاعدة بيانات صناعة التكرير ٢٠٢٢

٢ منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط اوابك تقرير الامين العام السنوي ٢٠٢٤

التقرير الاقتصادي العربي لسنوات مختلفة

٣- المشاريع الصناعية المنجزة وقيد الانجاز ولم تنفذ ومن ضمنها الصناعة البتروكيمياوية:

تشير بيانات هيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات انخفاض عدد المشاريع الصناعية المنجزة ومشاريع قيد الانجاز وانخفاض النسبة اما المشاريع الصناعية المتوقفة ارتفاع نسبة المشاريع المتوقفة وكلفتها وعددها والجدول رقم ٤ الاتي يوضح ذلك

جدول رقم ٤ يوضح الموقف العام للمشاريع عامة والقطاع الصناعي من ضمنة الصناعة البتروكيمياوية للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٢ مليون دولار

القطاع	عدد المشاريع	المشاريع المنجزة			مشاريع قيد الانجاز			المشاريع لم تنفذ			كلفة المشاريع
		عدد	الكلفة	%	عدد	كلفة	%	عدد	كلفة	%	
الصناعي	٣٨٤	١٠٦	٢٣١٣	٢٨	٤٦	٢٩١٢	١٢	٢٣٢	١٩٢٤٤	٦٠	٤٧٠ ٢٤
مجموع القطاعات	٢٦٨٥	٣٤٥	٥٢٦١	؟	٥٤٣	٣٦٠٢٣	؟	١٧٩٧	٩٧٦٥٣		٩٣٨ ١٣٨

الجدول عمل الباحث اعتمادا على بيانات هيئة الوطنية للاستثمار وهيئات استثمار المحافظات

من الجدول اعلاه يتضح المشاريع التي لم تنفذ في مجموع القطاعات للمدة (٢٠١٨- ٢٠٢٢) يبلغ عددها ١٧٩٧ مشروع وتبلغ كلفة المشاريع التي لم تنفذ أكثر من ٩٧ مليار دولار.

اما القطاع الصناعي من ضمنه (صناعة النفط والغاز والصناعة البتروكيمياوية) تبلغ عدد المشاريع الصناعية التي لم تنفذ ٢٣٢ مشروع وتشكل ٦٠ % من اجمالي عدد المشاريع الصناعية وتبلغ كلفة المشاريع التي لم تنفذ أكثر من ١٩ مليار دولار.

٤-اهم العقبات التي تواجه الاستثمار في العراق:

حيث قسمت هذه العقبات إلى عدة عقبات اقتصادية (مالية وتجارية ونقدية) وسياسية واجتماعية وقانونية سيتم التركيز على العقبات الاقتصادية ويمكن إيجاز هذه العقبات كالآتي:

☒ نقص في البنية التحتية: تعاني البنى التحتية في العراق عامة والمناطق المحررة خاصة من طرق وجسور مواصلات واتصالات سلكية ولاسلكية، موانيء ومطارات والطاقة والمياه ان تدهور البنية التحتية. يحقق بيئة طاردة للاستثمار في القطاعات عامة والصناعة البتروكيمياوية خاصة

☒ ضعف الخدمات المالية والمصرفية والتامين في العراق وضعف تنظيمها وصغر حجمها محدودية توفير التمويل المحلي اللازم لأنشاء المشاريع الاستثمارية تعد عقبة في وجه الاستثمارات.

☒ عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية مما الى زعزعة ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي وغير اقتصادي.

☒ احتكار القطاع العام في بعض لكثير من الأنشطة الاقتصادية مما يعتبرها القطاع الخاص عقبة امامه.

☒ عدم استقرار قيمة العملة المحلية الوطنية واختلاف أسعار الصرف مما لها آثار سلبية على المستثمر إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار.

☒ تعدد منافذ الاستثمار الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار وتضارب الصلاحيات فيما بينها في بعض الأحيان مما يضع المستثمر في حيرة وقلق وزعزعة ثقته في الرغبة في الاستثمار.

☒ بطء في تنفيذ الخطط الاستثمارية والتأخير المستمر مما يؤدي إلى الضياع والهدر للطاقات الانتاجية ناتج ذلك عن نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس تجارية سليمة مما يعيق تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية ويؤدي إلى خفض الإنتاجية وارتفاع الكل.

رابعا: التصور الاستراتيجي لرفع كفاءة الاستثمار لتطوير الصناعة البتروكيمياوية:

نستنتج من الدراسة السابقة أن المشكلة لا تكمن في وفرة الموارد وحجم الاستثمارات ومناخ الاستثمار وإنما تكمن في أداء المؤسسات القائمة على إدارة الثروة النفطية وعدم كفاءة الاستثمارات ان عملية خلق مناخ استثماري جاذب لراس المال من اجل تطوير القطاعات الانتاجية عامة والصناعة البيتروكيمياوية خاصة تستلزم مؤسسات كفؤة، تضع استراتيجيات متكاملة مترابطة شاملة تبدا من وضع سياسي مستقر قوانين وتشريعات تحمي الملكية ومشجعة على الاستثمار وتوفر ادارة كفوءة تستخدم الموارد استخدام امثل ووضع سياسات اقتصادية (مالية ،تجارية ، نقدية) فعالة و فالمؤسسات ذات الجودة العالية يمكن أن تربط استخدام الإيرادات النفطية بالتنوع الاقتصادي عن طريق ضبط الإنفاق الاستهلاكي مع رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري عن طريق توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية الأكثر ترابطاً مع القطاعات مثل قطاع الصناعات البتروكيمياوية ولها القدرة على الترابط الأمامي والخلفي، ولها القدرة على خلق منتجات جديدة تتمتع بميزة تنافسية تصديرية، تسهم في رفع أداء النشاط الاقتصادي وخلق مناخ استثماري جاذب لراس المال عبر الزمن بغية الانتقال من اقتصاد ريعي يتخذ من النفط ركيزة له للانطلاق نحو اقتصاد متنوع ينمو بصورة مستدامة اعتماداً على القدرات الذاتية لهذا الاقتصاد بالقدر الذي يتيح للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد تحقيق معدلات نمو تتجاوز معدل الزيادة السكانية .ولا يمكن توظيف الإيرادات النفطية في تطوير وزيادة الإنتاج الا عن طريق زيادة حجم الانفاق الاستثماري ورفع كفاءته .

وتشير الاهداف العامة لخلاصة خطة التنمية الوطنية للمدة ٢٠٢٤- ٢-٢٠٢ الى تسريع عمليات التحول التكنولوجي في جميع القطاعات ومنها الصناعة النفطية وزيادة الشفافية في عمل المؤسسات وتهدف الخطة ايضا الى تحسين بيئة الاستثمار و تحسين مؤشرات التنمية وتعزيز الاستثمار في الراس المادي والبشري و رفع نسبة الاستثمار الحكومي الى ٦٥٪ من اجمالي الاستثمار والتحول من الاقتصاد الاحادي المعتمد على النفط الى اقتصاد متنوع زيادة نسبة مساهمة الاقطاعات غير النفطية الى ٧٥٪ وتخفيض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من ٦٥٪ الى ٢٥٪ خلال مدة الخطة(٢٠٢٤ -٢٠٢٨) ومن اهداف الخطة تحسين السياسات الاقتصادية (المالية والتجارية والنقدية) اي وضع سياسة مالية تهدف الى تحقيق تنمية مستدامة مستجابة للتغير المناخي وسياسة نقدية مستقرة تساعد على خلق مناخ استثمار جاذب

للاستثمار وسياسة تجارية حامية للمنتوجات عامة و الصناعية البتروكيماوية خاصة وتهدف الخطة الى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وزارة التخطيط خلاصة خطة التنمية الوطنية للمدة ٢٠٢٤- ٢-٢٠٢٨ ٢٠٢٤ ص ١٢-٢٤ من ١- ٤٢

الاستنتاجات:

من خلال المعلومات التي توافرت خلال هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

١- شهدت المدة (٢٠١٤ - ٢٠٢٣) صعوبات اقتصادية شاملة، ودمار للبنية التحتية، قدرت كلفة اعادة اعمارها ب ٨٨ مليار دولار.

٢- أن السياسة الاستثمارية المادية والبشرية لم تعد تواكب تطور الإيرادات النفطية، ولم تكن عاملا حاسما للتطور الاقتصادي، فضلا عن اتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار.

٣- وكذلك اتضح ان مؤشر جاذبية الاستثمار منخفضة اي مناخ الاستثمار في العراق غير ملائم لاستقبال الاستثمارات الأجنبية.

٤- هناك فجوة استثمارية وقدرت قيمة الفجوة في العراق مقارنة مع منظمة التعاون الاقتصادي ب ٥٦ وحتل العراق المرتبة ١٠٦ ضمن دول العالم و١٧ عربيا، كل ذلك تسبب في انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية.

٥- هناك تباين في توزيع الاستثمارات لمختلف القطاعات الانتاجية واهمال قطاع الصناعة البتروكيمياوية اذ لم يتغير الطاقة الانتاجية منذ ٢٠٠٣حتى اليوم اذ لم تتجاوز مليون برميل يوميا.

٦- توجد معوقات قانونية وتعدد الاجراءات وتعدد المنافذ وصعوبة الحصول على اجازات استثمار.

٧- تخلف البنية التحتية الطرق والموصلات والخدمات المالية والطاقة الكهربائية كل ذلك يخلق مناخ استثماري طار لراس المال مما ينعكس على قطاع الصناعة البتروكيمياوية.

٨- سياسات تجارية غير فعالة ادت الى اغراق السوق بالبضاعة الاجنبية مما ادى انخفاض الانتاج المحلي مما خلق بيئة طارد لراس المال.

٩- سياسات مالية غير فعالة، استخدام لإيرادات المتزايدة في دعم بعض الأنشطة غير الانتاجية واهمال دعم الاستثمار في القطاعات الانتاجية ومثلا والتوظيف في القطاع العام هدفهم سياسي لكسب اصوات الناخبين.

١٠- اجور غير عادلة وعدم توحيد سلم الرواتب مما ادى الى انتقال راس المال والايدي العاملة من القطاعات الانتاجية التي تنتج سلع قابلة للتبادل التجاري الدولي مثل القطاع الصناعي الى القطاعات التي تروج سلع اجنبية وخدمات غير انتاجية مثل مركز تسويق البضاعة الاجنبية (المولات) والد للفري مما ادى وتدهور القطاع الصناعي عامة والصناعة البيتروكيمياوية خاصة.

١١- سياسات نقدية غير مستقرة عدم استقرار الاسعار وسعر صرف العملة يؤدي الى خلق بيئة طاردة لراس المال المحلي والاجنبي. مثلا ارتفاع سعر الصرف سوف يرفع كلفة الانتاج مما يؤدي قلة منافسة للسلع والخدمات الاجنبية يؤدي الى انخفاض الانتاج ويخلق بيئة طاردة لراس المال.

١٢- لا زالت الصناعة البتروكيماوية تستخدم تكنولوجيا متخلفة مما ادى الى ارتفاع تكلفة الانتاج وقلة منافستها للسلع الاجنبية.

التوصيات: (المقترحات)

يمتلك العراق من الموارد الطبيعية والبشرية ما يشكل تشكل ركيزة اساسية لخلق بيئة استثمارية جيدة سواء فيما يتعلق بخصائص الثروة النفطية والغاز الطبيعي او الخامات، مثلا الكبريت والفوسفات، ويملك موارد مائية وارضي صالحة للزراعة كما تمثل الأيدي العاملة حافزا لقدوم الاستثمارات كونها ذات مهارة جيدة ورخيصة الاجر كل ذلك يساعد على تطوير الصناعة عامة والنفطية خاصة النفطية

، من خلا ذلك خرجت الدراسة بتقديم التوصيات الآتية:

١- القضاء على النوافذ المتعددة وخلق نافذة واحدة لتسهيل معاملات المشاريع الاستثمارية ابتداء من احالة المشروع للمستثمر والى تسليمه والقضاء على الروتين والبيروقراطية واختصار الاجراءات المتعلقة ب انجاز المعاملات الخاصة بالاستثمار، مع اختصار الوقت وأنشأ حكومة الالكترونية.

٢- هناك ضرورة مستعجلة لتعمير مشاريع البنية الأساسية ومرافق الخدمات المعطلة والمدمرة، كالطرق والجسور والموانئ والكهرباء والخدمات الصحية. لإنها تخلق بيئة جاذبة لراس المال.

٣- لتحسين من الاستثمار يشجع على جذب الاستثمار الاجنبي، يجب أن تتواصل جهود الحكومة لرفع درجة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والقضاء على الفساد المالي والإداري والبيروقراطية من خلال تفعيل القوانين وتطبقيها من قبل الاجهزة الرقابية التي تتمتع بالمهنية والحرفية وتعمل على تحسين موقع العراق في المؤشرات الاقتصادية والدولية الخاصة بتحديد درجة المخاطرة في عملية الاستثمار.

٤- ضرورة تنويع بنية الاقتصاد العراقي والانتقال من الاقتصاد الريعي، إلى الاقتصاد المنوع من خلال استخدام الايرادات النفطية في تنمية كافة القطاعات الاقتصادية عن طريق زيادة الانفاق الاستثماري ورفع كفاءته على القطاعات الإنتاجية كالصناعة النفطية.

٥- وكذلك يتطلب الاهتمام الخاص بالتنمية البشرية والتركيز على تنمية القدرة التكنولوجية، والاهتمام بالتدريب النشط في مجال المهارات ذلك يؤدي الى خلق بيئة جاذبة للاستثمار، وتساعد على تطوير الصناعة النفطية.

٦- أهمية تنمية الاقتصاد العراقي باعتماد الدفعة القوية (التكاملية) في الاستثمار بنسبة (٣٠-٤٠٪) من إجمالي الاستثمارات السنوية، وتشكل نسبة (١٥-٢٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعمل على تطوير البنية التحتية، وتحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي يتجاوز معدل نمو السكان بنسبة (٢-٣٪) سنويا، والتركيز على الصناعة النفطية وخاصة البتروكيمياوية ذات الترابطات الأمامية والخلفية والتي تعد محفزة للاستثمارات.

٧- تطوير مهارات وقابليات المستثمر العراقي عن طريق انشاء مراكز البحوث والتطوير الاستثماري ومشاركة المستثمر العراقي مع المستثمرين الاجانب، وتبني سياسة فاعلة للترويج للاستثمار من خلال عقد المؤتمرات والندوات داخل وخارج العراق لعرض الفرص الاستثمارية وعقد اتفاقيات خاصة بالاستثمار.

٨- تبني سياسة تحديد الأجور للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، للحد من انتقال القوة العاملة من القطاعات الانتاجية القابلة للتجارة الدولية منخفضة الأجور إلى القطاعات الأخرى مرتفعة الأجور مثلا القطاع العام، ذلك سيخفض الكلفة ويزيد الصادرات ومن ثم يحدث فائض مستمر في الميزان الجاري بالتالي يخلق مناخ استثماري جاذب لراس المال.

٩- توفير المعاملة الضريبية العادلة، والقضاء على الازدواج الضريبي، كل ذلك يشجع على خلق مناخ استثماري جاذب لراس المال.

١٠- إتباع سياسة نقدية فعالة تبدأ بتحديد سعر صرف معتدل للعملة المحلية، إذ يخفض كلفة السلع المنتجة وبالتالي يسهل عملية التبادل التجاري، ويؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتنوعه مما يؤدي الى خلق مناخ استثماري جاذب لراس المال.

المصادر:

اولا ـ المصادر العربية

الوثائق والنشرات الرسمية:

١ـ ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصاءات، الورقات الإحصائية، دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات..

٢ـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المفوضية الأوروبية ٢٠٢٢.

٣ـ صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤ـ وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية قسم السوق شعبة تنمية القطاع الخاص / تقرير اقتصادي بعنوان / الاستثمار المحلي والاجنبي الخاص في العراق ٢٠٠٨ـ ٢٠٢٢ بغداد ٢٠٢٣ من ١ ـ ٤٣

٥ـ منظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٠

٦ـ المركز الدولي للتجارة العالمية قاعدة المعلومات ملحق احصائي ٢٠١٩.

٧ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنوات متعددة.

٨ـ احصاءات ـوزارة التخطيط العراقية احصاءات لسنوات متعددة.

٩ـ اوبك، مركز دراسات الطاقة العالمية لسنوات متعددة.

١٠ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد مختلفة، (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠).

١١ـ وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية قسم السوق شعبة تنمية القطاع الخاص / تقرير اقتصادي بعنوان / الاستثمار المحلي والاجنبي الخاص في العراق ٢٠٠٨ـ ٢٠٢٢ بغداد ٢٠٢٣ من ١ ـ ٤٣

١٢ـ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٣.ـص ١ ـ ٧٠

١٣ـ التقرير الاقتصادي السنوي البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث إستراتيجية التنمية الوطنية، (٢٠٠٧ – ٢٠٢٠)، بغداد.

١٤ـ تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت ٢٠١٧

١٥ـ وزارة التخطيط، التعاون المائي، دائرة الاستثمار نسبة المساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٣ـ ٢٠١٩.

١٦ـ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. التقرير السنوي مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٤ ص ٦ـ٩ (١ـ٨٨)

١٧ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٨.

١٨ـ البنك الدولى، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التفاعل مع العالم، ترجمة دار الساقي، بيروت.

١٩ـ بيانات الانكتاد للاستثمار العالمي لسنوات متعددة.

٢٠ـ بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، اعداد مختلفة.

٢١ـ مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ٢٠١٧.

الكتب والرسائل والبحوث.

١.اميرة عبود مرزة الاكرع لاستثمار الاجنبي المباشر في العراق معمل سمنت كربلاء نموذجا تحليل اقتصادي رسالة ماجستير / جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد ١٦٧ من ١ ـ :٢٠١٥

٢.. سفيان قعلول. جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار صندوق النقد العربي العدد٣٦: ٢٠١٧: ١ـ ٥٣

٣.طارق مصطفى غنوش. و. حمدي جمال حمدي، إثر العوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية/ المجلة المصرية للدراسات التجارية مجلد ٤٧ العدد ٢ من ص٧٨

٤.فلاح خلف الربيعي، سبل تحسين مناخ الاستثمار في العراق، الحوار المتمدن عدد ٢٢٢٩ عام ٢٠٠٨.

٥.عمر صقر العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة الدار الجامعية مصر ٢٠٠١ ص ٥١ (١- ٢٦٦).

٦.نوري محمد عبيد الكصب، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية / مصر الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث، ط ١ ص ٥٧٢٠١٤

٧.هشام طلحي انعكاسات الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة ١٩٩٠ ــ ٢٠١٩ الجزائر جامعة محمد خضير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ٢٠٢٢ص ١١٤ ص (١- ٤٠٠)

٨.هيام صالح عبد الرضا مزهر إثر الاستثمار الاجنبي على ميزان المدفوعات تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ماجستير جامعة كربلاء ص١١ ص ١ ـ ١٩٧

ثالثا ـ المصادر الاجنبية

١ - Survey and consolidation Oxford Economic

and JP (١٩٨٢) De-industrialization Booming in a small، WM،٢ - GORDEN

٢٠١٩).، Economic (Journal،٣- Open Economy

٤- EUROPEAN Economic ، R (٢٠٠١) Learning by doing and Dutch disease،Torvik ،Review

Norge's Bank petroleum industry ٢٠٠٤ ٦،٦-(Source: Statistics Norway

٧- N oreng Economic diversification and the petroleum industry.

٨- N oreng Economic diversification and the petroleum industry ٢٠١٥ ٨-

٩- Norway Economic diversification and the petroleum industry

١٠- Norway. Petroleum directorate ministry of petroleum and energy historical investments ٢٠١١ ١١-.

١١- Norwegian public accounts ٢٠١٥